حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 156 الثلاثاء 13 أبريل 2021

في النصف الثاني من 2020

1.5 مليار دولار فائض ميزان المدفوعات

ارتفاع عجز ميزان المعاملات الجارية 66.9 % تحت ضغط السياحة

حابي

حقق ميزان المدفوعات المصري فائضًا بلغ 1.5 مليار دولار خلال النصف الثاني من يوليو وحتى ديسمبر 2020، مقابل 9 مليارات دولار عجز في النصف الأول من العام، وفائض 410.9 مليون دولار في الفترة من يونيو لديسمبر 2019.

وذكر البنك المركزي أن تحسن أداء ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام يعكس قدرة الاقتصاد المصري على تجاوز الصدمة التي تسبب بها فيروس كورونا والتي اجتاحت العالم منذ يناير 2020.

وشهدت المعاملات الجارية ارتفاعاً في مستوى العجز بمعدل 66.9% ليصل إلى 7.6 مليار دولار مقابل 4.6 مليار دولار في الفترة المناظرة، وذلك على خلفية الصدمة التي تعرض لها قطاع السياحة حيث اقتصرت إيراداته على ربع ما تم تحقيقه خلال فترة المقارنة والتي اتسمت بأعلى إيرادات سياحية قبل جائحة كورونا.

وارتفع صافي التدفق للداخل في الحساب الرأسمالي والمالي بمعدل 75.2٪ ليحقق 9.2 مليار دولار مقابل 5.2 مليار دولار خلال الفترة المناظرة، وذلك على خلفية التحسن الملحوظ في الاستثمارات الأجنبية في محفظة الأوراق المالية نظراً لتيسير الاوضاع المالية العالمية بالرغم من حالة عدم اليقين المستمرة نتيجة جائحة كورونا ما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب في قوة الاقتصاد المصري.

وتراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل 69.9٪ الى 1.9 مليار دولار مقابل 6.3 مليار دولار في الفترة المناظرة وذلك بسبب تراجع إيرادات السياحة بمعدل 75.3% لتقتصر على 1.8 مليار دولار فقط مقابل 7.2 مليار دولار في الفترة المناظرة من العام السابق، بالإضافة إلى تراجع متحصلات النقل بمعدل 17.1% الى 3.6 مليار دولار نتيجة انخفاض متحصلات شركات الطيران تأثرًا بجائحة كورونا.

وارتفع عجز الميزان التجاري غير البترولي بمعدل 6.6% بما يعادل 1.2 مليار دولار ليسجل 19.1 مليار دولار نتيجة ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنحو 1.3 مليار دولار لتسجل 28.5 مليار دولار.

وتركزت زيادة الواردات في الأدوية وقطع غيار وأجزاء السيارات في حين اقتصرت الزيادة في الصادرات السلعية غير البترولية على ما قيمته 131.5 مليون دولار لتسجل 9.3 مليار دولار جاءت معظمها في الصادرات من الذهب.

صعود عجز الميزان التجاري غير البترولي بمعدل 6.6% بما يعادل 1.2 مليار دولار

ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج بمعدل 13.5% لتسجل 15.5 مليار دولار

وقال التقرير إن هناك العديد من العوامل التي حدت من تفاقم عجز ميزان الحساب الجاري منها ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج بمعدل 13.5% لتسجل 15.5 مليار دولار في الفترة من يوليو وحتى ديسمبر 2020 مقابل 13.7 مليار دولار في الفترة المناظرة من العام السابق.

وشملت العوامل تحسن مستوى العجز في الميزان التجاري البترولي ليقتصر على 54.2 مليون دولار فقط مقابل 733.3 مليون دولار في الفترة المقابلة وذلك نتيجة تراجع ميزان المدفوعات عن الواردات البترولية بنحو 2.1 مليار دولار ليسجل 3.64 مليار دولار انعكاساً لتراجع الأسعار العالمية وتأثراً بجائحة كورونا وتراجع الكميات المستوردة من المنتجات البترولية والبترول الخام.

كما شملت العوامل، تراجع حصيلة الصادرات البترولية بنحو 1.5 مليار دولار لتسجل 3.59 مليار دولار لانخفاض قيمة صادرات كل من البترول الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية كمحصلة لتراجع الأسعار العالمية، واختلاف تأثير الكميات المصدرة، حيث انخفضت من البترول الخام والغاز الطبيعي، وارتفعت من المنتجات البترولية.

ولفت التقرير، إلى أن معدل الاستثمار تراجع بنحو 347.8 مليون دولار ليسجل 5.4 مليار دولار خلال النصف الثاني من العام 2020 مقابل 5.8 مليار دولار في الفترة المقابلة من العام السابق، كنتيجة أساسية لتراجع مدفوعات دخل الاستثمار بما يفوق التراجع في المتحصلات من دخل الاستثمار، حيث تراجعت المدفوعات بنحو 745.3 مليون دولار لتسجل نحو 5.6 مليار دولار، بسبب تراجع أرباح شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر التي تأثرت بتراجع أسعار البترول، والأرباح المرحلة التي تم استثمارها في شركات قائمة.

وفي المقابل تراجعت متحصلات دخل الاستثمار بمقدار 397.5 مليون دولار لتقتصر على 123.1 مليون دولار نتيجة انخفاض كل من الفوائد على الودائع وتحويلات أرباح فروع الشركات المصرية الواردة من الخارج.

كما ارتفع صافي التدفق للداخل في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية بنحو 3.9 مليار دولار ليصل إلى 9.2 مليار دولار خلال النصف الثاني من العام الماضي 2020 مقابل 5.2 مليار دولار خلال الفترة المماثلة من العام السابق، نتيجة ارتفاع صافي التدفق للداخل للاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر لتسجل 10.2 مليار دولار مقابل تدفق للداخل بلغ 273.6 مليون دولار خلال الفترة المناظرة.

وانخفض صافي التدفق للداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل 32.3٪ ليسجل 3.4 مليار دولار مقابل 5 مليارات دولار في الفترة المماثلة من العام السابق، وذلك لانخفاض صافي التدفقات للداخل لاستثمارات قطاع البترول ليسجل 158.8 مليون دولار مقابل 1.4 مليار دولار في الفترة المقابلة.

كما تراجع صافي التدفقات الواردة من الخارج بغرض الاستثمار في القطاعات غير البترولية بمقدار 144.7 مليون دولار ليسجل 710.9 مليون دولار نتيجة تراجع حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين من 60.1 مليون دولار الى 32.7 مليون دولار وتراجع صافي التدفقات الواردة بغرض زيادة رؤوس الأموال بمقدار 46.1 مليون دولار الى 396.1 مليون دولار والاستثمارات الواردة بغرض تأسيس شركات جديدة بمقدار 32.5 مليون دولار لتقتصر على 18.4 مليون دولار والتحويلات لشراء عقارات لغير المقيمين بمقدار 15 مليون دولار إلى 362.7 مليون دولار.

30.6 مليار جنيه قبل الضرائب عن العام المالي 2020/2019

13.1 مليار جنيه صافي أرباح البنك الأهلي

حابي

أعلن البنك الأهلي المصري نتائج أعماله عن العام المالي 2019/2020 محققا صافي أرباح قبل الضرائب قدرها 30.6 مليار جنيه، وصافي أرباح بعد الضرائب قدرها 13.1 مليار جنيه في 30 يونيو 2020، وسدد البنك 17.5 مليار جنيه ضرائب.

تخطى إجمالي المركز المالي للبنك حاجز الـ 2 تريليون جنيه في يونيو 2020 و2.5 تريليون جنيه بنهاية مارس 2021 مقارنة بـ 1.6 تريليون جنيه في يونيو 2019، بزيادة قدرها نحو 900 مليار جنيه في غضون 21 شهراً، وحصيلة لهذا الأداء بلغت حقوق الملكية بالبنك إلى نحو130 مليار جنيه في مارس 2021 مقارنة بنحو 122 مليار جنيه في يونيو 2020.

نمت محفظة القروض بمعدل 33% عن العام السابق، وبلغت 721 مليار جنيه في يونيو 2020 مقابل نحو 542 مليار جنيه في يونيو 2019، وارتفعت إلى 935 مليار جنيه بنهاية مارس2021، توازي 35.2% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي ككل.

وقدم البنك تمويلات مشروعات صغيرة ومتوسطة لأكثر من 79.6 ألف عميل بقيمة تصل إلى 77 مليار جنيه في يونيو 2020، زادت إلى 91 مليار جنيه بنهاية مارس 2021، تم توجيهها لخدمة أكثر من 86.4 ألف عميل وهذا بالمقارنةً بـ 58 مليار جنيه لـ 71 ألف عميل في يونيو 2019. وتركزت منتظم بلغت مديونياتهم نحو 10 مليارات جنيه، إضافة الى مساندة عدد من العملاء المتعثرين وضخ تمويل إضافي يسمح بمساعدتهم في تخطي أزماتهم المالية بعد دراسات تفصيلية وتدعيم موقف البنك، وقد انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتصبح 1.4% في يونيو 2020 مقارنةً بـ 1.6% في العام السابق.

ووصلت ودائع العملاء إلى 2 تريليون جنيه بنسبة 35.5% من السوق في مارس 2021 وذلك بنمو بنحو 400 مليار جنيه (في 9 أشهر) عن يونيو 2020 الذي وصل إلى نحو 1.6 تريليون جنيه في بزيادة قدرها 425 مليار جنيه مقارنة بيونيو 2019، بعدد عملاء تجاوز 14.3 مليون عميل في يونيو 2020، و16.5 مليون عميل في مارس 2021، بمعدل 2 مليون عميل جديد خلال تلك الفترة، وبمتوسط 8000 عميل جديد يوميًا من مختلف أنحاء الجمهورية.

وفي مجال التجزئة المصرفية، ارتفعت محفظة القروض لتصل إلى 102 مليار جنيه في يونيو 2020 بزيادة قدرها 29 مليار جنيه بمعدل نمو 40% عن العام السابق، محققة طفرة وصلت الى 129.3 مليار جنيه بنهاية مارس 2021 كما قام البنك بمنح قروض بقيمة 10 مليار جنيه لعدد 94.3 ألف عميل ضمن مبادرة البنك المركزي للتمويل العقاري.

المركز المالي يتخطى 2.5 تريليون جنيه بنهاية مارس الماضي

البنك يستحوذ على 35.2% من قروض السوق.. و35.5% من الودائع

52% من محفظة تمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الصعيد بينما تمثل القاهرة إلى 16%، فيما تصل منطقة القناة وسيناء إلى 10% ومنطقة الوجه البحري 4%.

وارتفعت محفظة قروض الشركات الكبرى بنحو 131 مليار جنيه لتصل إلى 542 مليار جنيه في يونيو 2020 بمعدل نمو 33 %، ولتتخطى 714 مليار جنيه بنهاية مارس2021. وتم إجراء تسويات لعدد 1144عميل غير

24 مليار جنيه قبل الضرائب عن العام المالي المنتهي 30 يونيو 2020

11 مليار جنيه صافي أرباح بنك مصر

حابي

اعتمدت الجمعية العامة لبنك مصر القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 30 يونيو 2020 وحقق البنك أرباحًا قبل الضرائب قدرها 24 مليار جنيه، بمعدل نمو 40% مع سداد 13 مليار جنيه للضرائب ليصل صافي الربح إلى 11 مليار جنيه بمعدل نمو 29%.

وتخطى إجمالي المركز المالي حاجز التريليون جنيه ووصل إلى 1.2 تريليون جنيه مقابل 967 مليار جنيه في العام السابق بمعدل نمو 27%.

وارتفع صافي القروض المباشرة للعملاء إلى 335 مليار جنيه مقابل 272 مليار جنيه في العام السابق بمعدل نمو 23% نتيجة لنمو محفظة الأفراد والمشروعات الصغيرة بنسبة 59% ونمو محفظة المؤسسات الكبيرة والمتوسطة بنسبة 18%.

وحققت محفظة الاستثمارات المالية نموًا قدره 45%، حيث وصلت إلى 556 مليار جنيه مقارنة بـ 385 مليار جنيه في العام السابق.

بلغت محفظة التجزئة المصرفية لبنك مصر، بنوعيها النمطي والإسلامي، نحو 47.9 مليار جنيه في 30 يونيو 2020، مقابل 31.5 مليار جنيه في 30 يونيو 2019، بزيادة نحو 16.4 مليار جنيه عن العام السابق بمعدل نمو 52.1%.

كما شهدت ودائع العملاء نموًا بنحو 182 مليار جنيه لتصل إلى 928 مليار جنيه مقابل 746 مليار جنيه في 30 يونيو 2019

المركز المالي للبنك يقفز إلى 1.2 مليار جنيه بنمو 27%

25 عملية تمويلية كبرى مستهدفة وتحت الدراسة بقيمة إجمالية 120.32 مليار جنيه

محققة بذلك معدل نمو 24%؛ نتيجة نمو شهادات الادخار بنسبة 47% وودائع لأجل وبإخطار بنسبة 33%.

وبحسب بيان نتائج الأعمال عن العام المالي المنتهي في يونيو 2020، فإن بنك مصر يحتفظ بالمركز الأول منذ بدء منظومة وزارة المالية لميكنة المرتبات في 2005، بحصة سوقية بلغت 48% وبعدد بطاقات بلغ 2.64 مليون بطاقة تخص الجهات الحكومية المتعاقدة مع البنك وعددها 1400 جهة.

وقال بنك مصر أنه أصبح صاحب أكبر شبكة فروع بأكثر من 700 فرع ووحدة منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية.

ارتفع حجم محفظة ائتمان الشركات والقروض المشتركة المباشرة وغير المباشرة، بنوعيها النمطي والإسلامي، لنحو 179.3 مليار جنيه (منها نحو 133.2 مليار جنيه مباشر) في يونيو 2020، مقابل 155.2 مليار جنيه في يونيو 2019، بزيادة بنحو 24.1 مليار جنيه بمعدل نمو 15.5%.

وانتهى بنك مصر خلال الفترة من 1 يوليو 2019 حتى 30 يونيو 2020، من ترتيب وتمويل والمشاركة في 9 عمليات تمويلية بإجمالي حجم تمويل يصل إلى 81.33 مليار جنيه وتبلغ قيمة ضمان التغطية لبنك مصر في تلك العمليات 32 مليار جنيه تقريبًا، بالإضافة إلى ترتيب وتمويل والمشاركة في تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بإجمالي حجم تمويل يصل إلى 6.2 مليار جنيه وذلك في قطاعات (المقاولات، البترول والغاز) وتبلغ قيمة ضمان التغطية لبنك مصر في تلك العمليات 1.6 مليار جنيه تقريبًا.

كما يسعى البنك حاليًا لإتمام 25 عملية تمويلية كبرى مستهدفة وتحت الدراسة في عدة قطاعات بقيمة نحو 120.32 مليار جنيه، ويصل ضمان التغطية المتوقع لبنك مصر في تلك العمليات إلي 28.21 مليار جنيه تقريبًا. ويسعى البنك أيضًا لإتمام 7 عمليات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بإجمالي 17.6 مليار جنيه بقيمة ضمان التغطية المتوقع لبنك مصر 7.9 مليار جنيه تقريبًا.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- السيسي: عدم حل قضية سد النهضة يؤثر سلبا على أمن واستقرار المنطقة بالكامل
- سعر الدولار يستقر عند 15.73 جنيه للبيع
- البورصة تصعد إلى 10450 نقطة بأحجام تداولات تتجاوز المليار جنيه
- نيفين جامع: قرب إصدار قرارات حكومية داعمة للصناعة تتناسب مع مطالب لجنة التحفيز
- المصرية للاتصالات توقع بروتوكول تعاون مع أورا ديفلوبرز لتقديم خدمات الاتصالات بمشروعاتها العقارية